

## أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي

## دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. ميثاق هاتف الفتلاوي

الباحث/ محمد عباس محسن

## المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل بالملكية في الاداء المالي ، ومن أجل تحقيق ذلك، تم اعتماد المبالغ الاجمالية للتمويل بالملكية كمتغير توضيحي وتم التعبير عن الاداء المالي بوصفه متغيراً استجابياً متمثلاً بقياسه بالمؤشرات (مؤشرات السيولة" نسبة التداول ، النسبة السريعة " ، مؤشرات الكفاءة التشغيلية " دوران الحسابات المدينة ، دوران الموجودات الثابتة " ، مؤشرات الرافعة المالية " نسبة المديونية ، نسبة الدين/الملكية " ، مؤشرات الربحية" نسب هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حق الملكية " ، مؤشرات السوق المالية " ربحية السهم الواحد ، نسبة السعر الى الربحية). فقد انطلقت تساؤلات البحث لتسلط الضوء على علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة ومحاولة تشخيص واقعهما ضمن عينة الدراسة المتمثلة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

إذ تم الحصول على المعلومات اللازمة للجانب الميداني عن طريق النشرات الرسمية للسوق وللمدة من (٢٠٠٦-

٢٠١٥) ولثمانى مصارف.

واستعملت ادوات قياس عدة في الجانب العملي وضمن برنامج Spss، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بوجود علاقة ارتباط وتأثير ايجابية بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة، في حين كانت توصية للدراسة تتعلق بضرورة قيام المصارف عينة الدراسة باعتماد المؤشرات المالية في تحديد مدى مساهمة راس المال الممتلك في الاداء المالي كونها اثبتت دقتها في عكس انسيابية العلاقة بين التمويل الممتلك والاداء المالي .

## Abstract

This research seeks to determine the impact of equity financing in the financial performance, and in order to achieve this, the adoption of the total amount of equity financing as a variable exploratory was the expression of financial performance as a variable Is a response

represented by measurable indicators (liquidity "Current Ratio, Quick Ratio" indices, operational efficiency indicators "accounts receivable turnover, fixed asset turnover," leverage indicators "debt ratio, debt/ equity," operational profitability indicators "net income margin of rates, the rate of return on the right of ownership," financial market indicators, "earnings per share, relative price-to-earnings) . research questions to shed light on the impact of the

correlation between the variables of the study and try to diagnose and reality within the study sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange.

It was to obtain information necessary for field side through official bulletins of the market and for the period of (2006–2015) and eight banks.

And used several measuring tools in the practical side and within Spss program, the study found a range of results can be summarized as the existence of liaison and positive effect between equity financial and indicators of financial performance of the banks, the study sample relationship, while the recommendation of a study on the need for the banks of the study sample the adoption of financial indicators in determining the contribution of equity financial in the financial performance of being proved accurate in the reverse flow of the relationship between property finance and financial performance.

## المقدمة

تعد المصارف المفتاح الرئيس لتنشيط وتعزيز الاستثمار المحلي والدولي فهي تسيطر على نسبة كبيرة من مجريات اقتصاديات البلدان ولاسيما البلدان المتقدمة عن طريق انشطتها المتعددة كتقديم وإنتاج خدمات مصرفية وغيرها كتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وما يعنيه ذلك من اهمية كبيرة للبلدان . إذ تشكل المصارف القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي ومن ثم الاستثمار المحلي والدولي. فقد تعدد مصادر تمويل المصارف ، وتختلف التكاليف المرتبطة بكل نوع من أنواع هذه المصادر التمويلية واهميتها نتيجة لانتشار أعمال المصارف دولياً ومحلياً، فضلاً عن اختلاف المخاطرة الخاصة بها ، وبواجه المديرين الماليين للمصارف اشكالية مهمة تتعلق بتحديد المصدر الافضل للتمويل استناداً إلى متغيرات متداخلة مثل أسعار الصرف ، أسعار الفائدة ، الضريبة ومعدل العائد المطلوب وغيرها من المتغيرات ، إذ تؤثر هذه المتغيرات في كلفة التمويل والمخاطرة بصورة متباينة لذلك على المصارف اختيار التمويل الأمثل الذي يحقق ادنى كلفة ممكنة مع تخفيض درجة المخاطرة ومن ثم زيادة العوائد .

أن الاستراتيجيات التمويلية للمصارف تعد مسألة في غاية التعقيد إذ أنها تعكس التفاعل بين قناعات مجلس الادارة والمالكين والمساهمين وخيار الشكل التمويلي ومصادره، وأيضاً الحاجة للتقارير المالية الموحدة ومدى توفر المعلومات المالية لغرض الوقوف على جدوى التمويل واثره في الاداء المالي. أن ما يهم في هذا الجانب هو علاقة مصدر التمويل بالكلفة والاداء المالي .

## المبحث الاول منهجية الدراسة

تمثل المنهجية في دراسات البحوث العلمية استراتيجية عمل تتضمن عرض الرؤى والتساؤلات المراد دراستها واستكشاف العلاقات بين متغيرات الدراسة او دراسة مشكلة تتجلى للباحثين من واقع العمل وفي الحالتين يضع للباحثان حدودا معرفية تسهل لدراسة موضوعه البحث وذلك يعد جوهر بناء مشروع الدراسة وجميع ما يتبعه من اهمية للموضوع ونموذج الدراسة والفرضيات وغيرها من المتعلقات ببيان كيفية بناء وعمل الدراسة موضوع البحث وعليه ستضم المنهجية مجموعة من الفقرات الاساسية الآتية:

### الخطوة الاولى:- أهمية البحث والحاجة اليه:

انفتحت الأدبيات على الاهمية التي يحظى بها التمويل بالملكية ضمن المجال الاكاديمي والواقع الفعلي للمنظمات على مختلف توجهاتها التشغيلية (صناعية، خدمية وغيرها) وكذا الحال بالنسبة للمصارف يعد التمويل بالملكية اساسا لأنشائها وبداية لمشوارها في العمل المصرفي فضلا عن اهمية الاداء المالي للمصارف اذ اضحى تمايز المصارف مرهوناً إلى حد كبير بقدرتها على خلق نسب جيدة من مستويات الاداء المالي ، ومن هنا فان أهمية الدراسة تتمثل في ركيزتين أساسيتين **الاولى** تتعلق بالبعد الفكري ، فالدراسة تعد محاولة لعرض وهيكل التراكم المعرفي عن التمويل بالملكية، والاداء المالي للمصارف، إذ حاول الباحثان تأطير تلك الإسهامات المعرفية للوصول إلى منظور فكري معرفي متجانس ومتكامل لموضوع التمويل بالملكية والاداء وتأثيره في الاداء المالي للمصارف، وما يمثله من اثرات للمكتبة العراقية والعربية في موضوعات ذات أهمية.

أما الركيزة الاخرى لأهمية البحث تتمثل في: البعد التطبيقي ، الذي يعدّ محاولة لتحليل وتشخيص دور التمويل بالملكية في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، والذي سيسهم في معرفة توجه المصارف عينة الدراسة نحو للاهتمام بالتمويل بالملكية بوصفه احد المؤثرات الممكنة في الاداء المالي وبما يحقق النجاح للمصارف في تلبية متطلبات تعزيز الاقتصاد الوطني.

### الخطوة الثانية:- الاهداف والمرامي المتوخاة

تتمثل أهداف هذا الدراسة بـ:

- أ. تشخيص نسب مستويات كل من التمويل بالملكية والاداء المالي في المصارف عينة الدراسة.
- ب. تحليل دور التمويل بالملكية في الاداء المالي المصرفي المتمثل بالمؤشرات (مؤشرات السيولة" نسبة التداول ، النسبة السريعة " ، مؤشرات الكفاءة التشغيلية " دوران الحسابات المدينة ، دوران الموجودات الثابتة " ، مؤشرات الرافعة المالية " نسبة المديونية ، نسبة الديون " ، مؤشرات الربحية التشغيلية " نسب هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حق الملكية " ، مؤشرات السوق المالية " ربحية السهم الواحد ، نسبة السعر الى الربحية " ).

### الخطوة الثالثة:- نمط البحث ومنهجه

اشار الفكر الاداري الى وجود نمطين **الاول** من يعرف بالنمط الكمي، و الآخر النمط الوصفي (النوعي) اذ يتعلق النمط الاول بعملية التأطير المعرفي الذي يمكن قياسه ووصفه عن طريق البيانات الكمية التي يتم جمعها عن المتغيرات المدروسة والتي تعبر عن

واقع حاضر، أو ماضي والتي قد تستعمل لأغراض التقييم الحالي، أو التنبؤ المستقبلي. أما النمط الوصفي فيتعلق بعمليات البحث عن المضمون المعرفي الذي يمكن استعماله في توضيح وتفسير وفهم المتغيرات المدروسة لتقديم أطر منهجية تسهل عملية فهم المشكلة المعنية (Babin et al., 2010:23).

إن توجه الباحثون دائماً يكون بمحاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لزيادة فهم المشكلة أو التساؤلات التي وجدت الدراسة من أجلها، وبما أن الدراسة الحالية تهدف إلى استكشاف دور التمويل بالملكية في الاداء المالي المصرفي، فإن الباحثين ركزوا على اهتمامهم بمراجعة الأدبيات ذات الصلة بهذا المجال المعرفي، والتي تشكل الأساس الذي يستعمل في تصميم أدوات جمع البيانات الملائمة وماهية الأدوات التحليلية التي تشكل القاعدة اللازمة لتوضيح الجوانب التطبيقية في مصداقية تناغم وترابط وتأثير المتغيرات المدروسة فيما بينها. وبناء على ما سبق فإن البحث يتبنى النمط الكمي لرسم مسارات العلاقات المستقبلية لمتغيرات البحث.

### الخطوة الرابعة: بناء فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على جملة فرضيات تجسد الاهداف المراد تحقيقها والتي يمكن توضيحها بالآتي:

#### أ- فرضيات نموذج الارتباط:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي المصرفي .

#### ب- فرضيات نموذج التأثير:

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتمويل بالملكية في مؤشرات الاداء المالي المصرفي.

## المبحث الثاني التمويل بالملكية

### أولاً: مصادر التمويل

تناولت الدراسات والأدبيات الاقتصادية تقسيم مصادر التمويل من زوايا مختلفة، فبعض الدراسات تناولتها على أساس تمويل داخلي (ذاتي) وتمويل خارجي. فالتمويل الداخلي: يتمثل في أموال الملكية وتستعمل أدوات الاسهم العادية (common stocks)، والأسهم الممتازة (Preferred stocks)، والارباح المحتجزة (Retained Earnings). أما المصادر الخارجية (أي من خارج المشروع) فتتمثل هذه الاداة في القروض (Loans) بصورها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل والسندات (Bonds) فضلاً عن الائتمان التجاري والتمويل بالاستئجار (عبدالعزيز، 2006:133-135). في حين بعض الدراسات تناولتها على اساس تمويل مباشر وتمويل غير مباشر، فالتمويل المباشر يتضمن التعامل بجميع الأدوات المالية الأولية التي تصدرها الشركات المقترضة وتسوقها مباشرة دون تدخل وسطاء ماليين، وتستعمل الأسهم والسندات للتمويل طويل الاجل أو الاوراق التجارية للتمويل قصير الاجل. أما التمويل غير المباشر فيتم عن طريق وسطاء ماليين بسبب الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر واهم الادوات المستعملة في هذا النوع من التمويل هي القروض بجميع تصنيفاتها (الرفاعي و العربي، 2002:35-37). والبعض الآخر تناولها من حيث المدة الزمنية وتصنفها إلى مصادر تمويل قصيرة الاجل ومصادر تمويل متوسطة وطويلة الاجل. فمصادر التمويل قصيرة الاجل غالباً ماتمول رأس المال العامل عن طريق القروض قصيرة الاجل

والإلتزام التجاري . فيما تهتم مصادر التمويل متوسطة وطويلة الاجل برأس المال الثابت والعامل ايضاً عن طريق القروض والاسهم والسندات(العبيكان،2006:480-535). ومما تجدر الاشارة اليه أنه مهما اختلفت التقسيمات بشأن مصادر التمويل فإن الادوات المستعملة بالتمويل في جميع تلك التصنيفات تمثل قواسم مشتركة بينها سواء تم التمويل عن طريق الاسهم أو السندات أو القروض أو أي شكل آخر، ولما كان منهج الدراسة يركز على التمويل بالملكية لذا سيتم تناول مصادر التمويل بالملكية دون اللجوء الى التصنيفات الأخرى المذكورة آنفاً بما يخدم اغراض البحث والتحليل وذلك من اجل توظيف البيانات والمعلومات المتوفرة في خدمة الجانب التحليلي والقياسي لهذه الدراسة.

### ثانياً: سياسات التمويل

تختلف سياسة التمويل التي تتبعها منشأة تتسم إدارتها بالجرأة عن أخرى تهيمن على مقاليد الأمور فيها إدارة محافظة في عملية اختيار مصدر التمويل الملائم والمفاضلة بين مصادر التمويل المملوكة ومصادر التمويل المقترضة.

وعادة ما تشير المراجع إلى وجود ثلاثة أنواع لسياسات التمويل : (هندي، 1985: 108)

- سياسة التمويل المتحفظة Conservative Financing Policy
- سياسة التمويل الجريئة المجازفة Aggressive Financing Policy
- سياسة التمويل المثلى Optimal Financing Policy

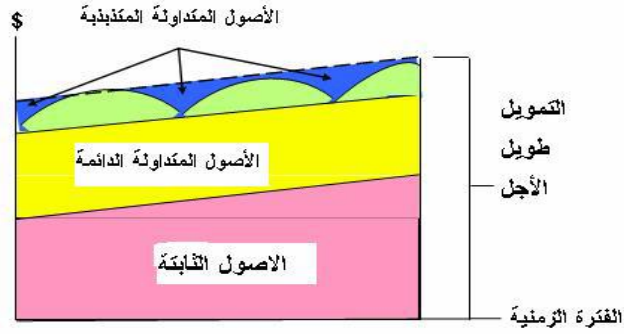
وفيما يأتي استعراض لماهية هذه السياسات كبداية:

#### ١. سياسة التمويل المتحفظة Conservative Financing Policy

وهي السياسة التمويلية التي يتم إتباعها عندما تكون إدارة المنشأة من النوع المحافظ، فإنها تقوم بالاعتماد على مصادر تمويل طويلة الأجل في تمويل جزء من الأصول المؤقتة؛

#### شكل رقم (1)

سياسة التمويل المتحفظة



**Source:** Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12nd ed, Mike Roche publisher, 2005.p222.

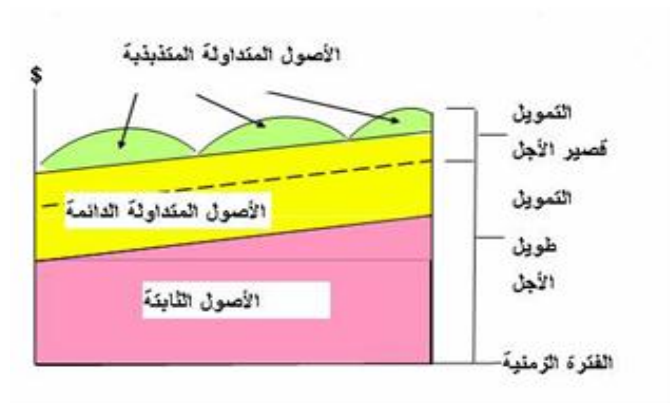
وذلك تلافياً لاحتمال انخفاض قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها، وهذه السياسة تخفض من مخاطر العسر المالي الذي يرافقه انخفاض في مستوى العائد وفقاً لحالة التلازم بين المخاطرة والعائد المتوقع (هندي، 1985: 112). كما هو موضح في الشكل رقم (1) المذكور آنفاً.

## ٢. سياسة التمويل المجازفة Aggressive Financing Policy

وهي السياسة التمويلية التي يتم إتباعها عندما تتميز إدارة المنشأة بقدر من الجرأة فإنها قد تذهب في اعتمادها على مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى حد استعمالها في تمويل جزء من الأصول المتداولة الدائمة. وذلك أملاً في زيادة العائد على الاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة في المخاطر (هندي، 1985: 113) كما موضح في الشكل ادناه:

### شكل رقم (2)

سياسة التمويل المجازفة



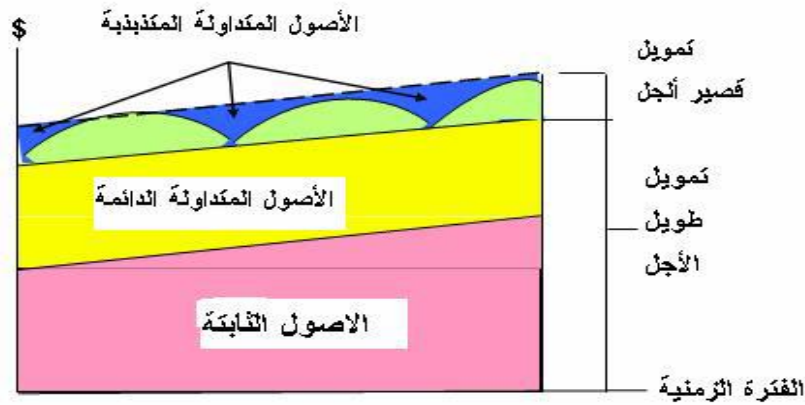
Source: Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12nd ed, Mike Roche publisher, 2005.p227.

### ٣. سياسة التمويل (المطابقة) Maturity Matching Financing Policy

ويقصد بها تلك السياسة التي تقوم على الالتزام الحرفي بمبدأ التغطية (Hedging Principle) الذي يقضي بضرورة موازنة توقيت التدفقات النقدية المتولدة من الأصل مع توقيت استحقاق الأموال المستعملة في تمويله وعليه تقوم إدارة المنشأة بموجب إتباع سياسة التمويل المثلى بتمويل الأصول الدائمة من مصادر طويلة الأجل والأصول المؤقتة من مصادر قصيرة الأجل (هندي، 1985:116). والشكل رقم (3) ادناه يوضح هذه السياسة.

#### شكل رقم (3)

سياسة التمويل المطابقة



Source: Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12nd ed, Mike Roche publisher, 2005.p231.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب اختيار سياسة التمويل الملائمة بناءً على الظروف المحيطة بالمنشأة، وعلى التوقعات الدقيقة لهذه المنشأة فيما يتعلق بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

### المبحث الثالث الاداء المالي

#### اولا: مفهوم الاداء المالي المصرفي

ان توضيح مفهوم الاداء المالي المصرفي ليس بالامر السهل او المتيسر لقلة التركيز عليه بوصفه جزءاً من مفهوم الاداء بشكل عام الا انه يتميز عنها بتخصصه بقياس الاداء المالي المصرفي عن طريق المؤشرات المالية. اذ يذهب عدد من الباحثين الى القول إن مالا تستطيع قياسه لا تستطيع إدارته وهذا المبدأ معمول به في الادب الاداري عموماً ( جمعة وآخرون ، 2005 : 3 ) ومالا تستطيع إدارته لا تستطيع تحسينه وتطويره ( بن عبود ، 2007 : 58 ) فطبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها واسباب ظهورها وتفسير ذلك للعمل على ايجاد نقاط القوة والضعف للستراتيجيات التي تنتهجها المنظمة ومثانة أو ضعف مركزها المالي لتعزيز واستغلال ما تتميز به من نقاط قوة والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها للفادة منها في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الادارات الفرعية ذات العلاقة بوظائف المنظمة الانتاجية والتسويقية والبيعية والاستثمارية ( الراوي وسعادة، 2000، 15). كما يعبر التحليل المالي يوضح اثر هيكل التمويل في ربحية المنظمة ويظهر كفاءة السياسة التمويلية للمنظمة (الكبيسي، 1995: 12) او هو الاداء الذي يتم قياسه بمؤشرات مالية ويعكس مستوى كفاءة الاعمال ومقياس نجاح المنظمة في تحقيق اهدافها ( Miller 8 Dess, 1996: 14 )، كما عرف اما فيعرفه بأنه سلسلة من الطرق المالية المستخدمة لقياس مدى قوة اداء المنظمة أو ضعفها (Moyer, et-al, 1988: 318) وانه الطريقة التي يتم فيها استعمال المنظمة للموارد المادية والبشرية ومدى قدرتها على استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها (Miller & Bromiley – 1990– p.757) .

وبعد كذلك الحلقة الاخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر ، وتشمل مجموعة من الاجراءات التي يتخذها جهاز الادارة للتأكد من ان النتائج تتحقق على النحو المرسوم ، وبأعلى درجة من الكفاءة ( السيسي ، 1998 : 323 ) وبعد الاداء المالي من اكثر مجالات الاداء استعمالاً لقياس الاداء المصرفي ، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح . ( Eccles ، 1991 : 134 ) وهو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية عن المشروع ، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى ، باستعمال أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية ، تساعد في تقييم الاداء الحالي للمشروع ، واستشراف الوضع المستقبلي له . ( أبو زيد ، 2009 : 21 ) أو هو عملية تحويل القدر الكبير من البيانات والمعلومات المالية والتاريخية الموجودة في القوائم المالية إلى مقدار اقل وذو فائدة كبيرة لمتخذي القرار (Archer, 1983: 594). وهناك من عرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك عن طريق معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استعمال هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر ، 2003 : 3 )، وهو عبارة عن وصف وضع المنظمة الحالي وما وصلت اليه من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات وصافي الإيرادات ( Gladstone ، 1988 : 11 ) كما يشار اليه بانه العمليات والاجراءات الخاصة بتحليل البيانات المالية لتقييم مستوى اداء المنظمة في المدة الماضية بهدف زيادته في المستقبل (العامري، 2001 : 119). تعرف بأنها عملية القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ( خان وغرابية ، 1995 : 52 ). ويعبر اداء المنظمة عن طريق استعمال مؤشرات مالية كالربحية مثلاً ( Miller & Dess ، 1996 :



( 14 ) وتكمن فائدة واهمية القيام بالتحليل المالي عن طريق الاحاطة بالمركز المالي للمصرف وتقدير قيمته وقياس مدى فعالية انشطته وكفاءتها وتحديد مدى كفاءته في الحصول على عائد مناسب على الاموال المتاحة لديه (الخلايلة,1995:10).

### ثانياً: ابعاد قياس الأداء الرئيسية

تعد مهمة قياس الاداء ليس بالأمر السهل بسبب ضرورة تحديد الابعاد الرئيسية للأداء التي بقراءتها توفر نظام رقابة فعال لمستويات الاداء اذ انها يجب أن تشمل جميع الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو بالمنظمة ككل (603 : 1982 Stoner)، ونظراً لتعدد تلك الابعاد التي تشكل التي يقاس عن طريقها الاداء فان الدراسة ستركز على اكثر الابعاد اتفاقاً بين الباحثين امثال (38 : 1988 Thomas)، (Wheelen & Hunger, (Miller & Dess,1996;12) :1990: 381)

#### ١. الربحية

إن أهمية الربحية تتجلى في ما اذا انخفضت تسبب الافلاس للمصرف، فقدره المصرف تزداد مع زيادة إيراداته وتجنب حدوث انخفاض فيها هو متغير مهم له. اذ أن الودائع تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف بينما لا يمثل رأس المال سوى جزء بسيط من تلك الموارد، اذ ان تحقق هامش ربح صغير يعد لحملة الأسهم عائداً مرتفعاً نتيجة لإضافة عائد المتاجرة بالملكية، وهذا العائد المرتفع يمثل ضرورة كبيرة لتشجيع حملة الأسهم على الإبقاء على استثماراتهم فيه، وذلك نتيجة ما يتعرضون له من مخاطر مالية بسبب الرفع المالي نفسه، وعليه فإن مقياس الربحية يمكن أن يوجه المديرين على تبني استراتيجية مالية فاعلة تنعكس في تحسين وزيادة الربحية للمصرف (290 : 1981 Silverbery)، اذ تشمل الربحية مجموعة من المؤشرات المستعملة لمعرفة مدى الكفاءة في تحقيق الأرباح ومن تلك المؤشرات ، هامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار، هامش الربح الاجمالي، والعائد على حق الملكية والمصارف وما يشار اليه بهذا الصدد بانه منظمة تهدف بالأساس الى الربحية. (اللوزي وآخرون، 1997:119).

#### ٢. المسؤولية الاجتماعية

ان المسؤولية الاجتماعية تاخذ حيزاً كبيراً من إهتمام المنظمات الهادفة الى النجاح في مجال اعمالها اذ يعبر هذا المجال عن مسؤولية المنظمة تجاه الزبائن والمجتمع ويتمثل ذلك بتقديم الخدمات او السلع بأسعار مناسبة ونوعية جيدة، ويتم قياسه عن طريق إعداد مؤشرات لتقويم مدى نجاح المنظمة في تحمل مسؤولياتها تجاه العاملين، والموردين، والزبائن، والمجتمع المحلي، أي مدى تحقيق المنظمة لحاجات ورغبات المجتمع.

#### ٣. الانتاجية

تشير الانتاجية بالمفهوم الانتاجي الى النسبة بين ما تنتجه المنظمة من منتجات وخدمات تقدمها للمجتمع إلى مقدار ما تستعمله من مدخلاته (Russell & Taylor, 2000: 102) وبعبارة اخرى فان مفهوم الانتاجية يشير الى قدرة المنظمة

في تجميع الموارد المتاحة واستغلالها للوصول الى المخرجات المطلوبة من السلع والخدمات.(الفرحان والطروانة،1997:73).

#### ٤. المركز السوقي

يشار الى المركز السوقي بمقدار ما تملكه المنظمة من حصة سوقية قياسا بالمنافسين في سوق العمل. (Wright et al, 1998;270).

#### ٥. اتجاهات العاملين

إن تحديد وقياس اتجاهات العاملين أمراً ضرورياً لما يحمله من امكانية تعديلها وتنمية فكر اذ يقصد بتحديد الاتجاهات في هذه الفقرة بمدى بقاء العاملين في المنظمة وعدم مغادرتها ويقاس عادة بمستوى الغيابات وغيرها من المقاييس التي تستكشف اتجاهات العاملين تجاه منظماتهم.(الوندوي، 2002: 40).

ثالثاً: أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الاداء المصرفي

توجد العديد من المؤشرات المالية التي يقاس من خلالها الاداء المالي المصرفي ومن اكثر تلك المؤشرات شيوعاً واستعمالاً في قياس الاداء المصرفي هي:

#### ١. مؤشرات السيولة : Liquidity Indicators

هي مجموعة من النسب تقيس مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها ( 83 : 2008 , Lasher ). وتعد هذه النسب ذات أهمية كبيرة لإدارة المصرف من اجل المحافظة على سمعته ، وذلك عن طريق توفير جزء من موارده على شكل نقد سائل لمواجهة سحب الأموال من لدن المودعين ، فمجرد إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى أي مصرف يؤدي إلى سحب ثقة المودعين لديه ومن ثم يؤدي إلى إفلاسه ( 40 : 2010 , Megginson et al ) ( 53 : 2009 , Higgins ). وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها :

#### أ. نسبة التداول : Current Ratio

تقيس هذه النسبة مدى أمكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزاماتها ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية ( 115 : 2007 , Doss et al ) .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

**ب.نسبة السيولة السريعة : Quick Liquidity Ratio**

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها سهلة التحويل إلى النقدية ، وتشمل هذه الموجودات كل من النقدية ، والأوراق المالية ، والذمم المدينة ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية ( Lasher , 2008 : 84 )

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} + \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

**٢. مؤشرات الرافعة المالية: Financial Leverage Indicators**

تُبين مؤشرات الرافعة المالية مقداراً من الاموال المقترضة، التي اعتمدها المصارف الى جانب اموال الملكية لتمويل موجوداتها ويفترض ان يترتب على استعمال التمويل المقترض ، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية، والذي ينعكس بدوره على القيمة الحقيقية وقيمة السهم العادي في السوق المالية. وتتضمن مؤشرات الرافعة المالية عدة مؤشرات منها: (العامري، 2013:79)

**أ. نسبة المديونية: Debt Ratio**

تعد مؤشراً لمدى اعتماد المنشأة على المديونية في تمويل موجوداتها ومعرفة حجم مساهمة المالكين في التمويل وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (Mcmenamin, 1999:318):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع المديونية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

**ب. نسبة الديون/حق الملكية: Debt – Equity Ratio**

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين. اذ يحصل المصرف على موجوداته من اموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين ، وان مساهمة المالكين بالجزء الاكبر من هذه الاموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المصرف بتسديد التزاماته، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{حق الملكية}}$$

**٣. مؤشرات الكفاءة التشغيلية : Operation Efficiency Indicators**

تقيس نسب الكفاءة التشغيلية او ماتسمى بنسب النشاط، الكفاءة التي تستعمل بها المصارف الموجودات او الموارد المتاحة لها وذلك باجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، وهذه المقارنات تساعد في كشف نقاط الضعف في عمليات المصرف.

#### أ. دوران الحسابات المدينة: Account Receivable Turnover

يشير الى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة. والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة الى نقد، ولكنه يعني سياسة ائتمانية متشددة. ويمكن حسابه من خلال المعادلة ادناه:

$$\text{دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الحسابات المدينة}}$$

(العامري، 2013:83)

#### ب. دوران الموجودات الثابتة: Fixed Assets Turnover

يقيس هذا المؤشر كفاءة الادارة في ادارة الموجودات الثابتة، فاذا كان مرتفعاً فانه يدل على الاستعمال الفعال للطاقة المتاحة، اما انخفاضه فانه يدل على عدم وجود توازن مابين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة. وبحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

### المبحث الرابع

#### التحليل الاحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء تحليل علاقة الارتباط بين كل من مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الاداء المالية لعينة من المصارف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية مع اختبار معنويتها من خلال اختبار علاقة الارتباط في الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وذلك عبر استعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية مثل معامل الارتباط الخطي لـ(Pearson) واختبار قيمة (t) والجدول الاتي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة ككل وكما يأتي :

#### جدول رقم (3)

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

الرافعة المالية		نسب النشاط		نسب السيولة		المتغير التابع
$Y_3$		$Y_2$		$Y_1$		$Y$
$r$		$r$		$R$		
$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	المتغير المستقل X حق الملكية
0.74	0.85	0.88	0.88	0.77	0.77	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.67	0.67	0.86	0.85	0.82	0.82	مصرف الإتحاد العراقي
0.87	0.62	0.62	0.81	0.91	0.91	مصرف الإستثمار العراقي
0.73	0.89	0.74	0.85	0.78	0.78	المصرف الأهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

- لقد جاءت نتائج تطبيق مؤشر نسبة السيولة السريعة ( $Y_{12}$ ) مساوية لنتائج تطبيق مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والسبب في ذلك يعزى الى ان عينة البحث احدى مؤسسات القطاع المصرفي والتي لا يوجد فيها مخزون ويكون صفر.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح ما يأتي:

#### ١. مؤشرات السيولة ( $Y_1$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة ما بين ( $0.94 - 0.77$ ) لمؤشر التمويل الملكية (X) ونسبة السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ، إذ يعد مصرف الخليج التجاري صاحب أعلى معدل ارتباط اذ بلغ ( $0.94$ ) بين مؤشر حق الملكية (X) ونسبة التداول ( $Y_{11}$ ) .

بينما مصرف آشور الدولي للإستثمار بلغ معدل ارتباطه للمتغيرات ( $0.77$ ) وهو اقل نسبة ، ومن خلال النسب الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً ان هناك علاقة ارتباط موجبة قوية ذات اتجاه طردي بين التمويل بالملكية (X) ونسب السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) .

اي بمعنى كلما زاد التمويل بالملكية (X) كلما قابله نفس زيادة في نسبة السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) .

#### ٢. مؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) ( $Y_2$ ):

##### أ. دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي تراوح ( $0.88 - 0.73$ ) لمؤشر التمويل الملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ، اذ حقق مصرف آشور الدولي للإستثمار أعلى معدل ارتباط

لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.88) ، بينما مصرف الشرق الأوسط للإستثمار قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.77).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>).

#### ب. دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة لنسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) والذي يتراوح ما بين (0.62 - 0.88) لمؤشر التمويل الملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) ، اذ حقق مصرف آشور الدولي للإستثمار أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.88) ، بينما حقق كل من مصرف الإستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغت (0.62).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>).

#### 3. مؤشرات الرافعة المالية (Y<sub>3</sub>) :

##### أ. نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) والذي تراوح ما بين (0.62 - 0.89) لمؤشر التمويل الملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ، اذ حقق المصرف الأهلي العراقي أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.89) ، بينما مصرف الإستثمار العراقي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.62).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة المديونية (Y<sub>31</sub>).

##### ب. نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

بلغ معدل الارتباط ما بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) والذي تراوح ما بين (0.66 - 0.93) ، اذ حقق مصرف الخليج التجاري أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.93) ، بينما المصرف العراقي الإسلامي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.66).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة الديون ( $Y_{32}$ ).

#### جدول رقم (4)

#### نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار		مؤشرات السيولة ( $Y_1$ )				المتغير التابع Y (مؤشرات السيولة)	المتغير المستقل X حق الملكية
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة			
Y12	Y11	Y12	Y11	Y12	Y11		
قبول فرضية الوجود H1	قبول فرضية الوجود H1	0.005	0.005	11.24	11.24	مصرف آشور الدولي للاستثمار	
قبول فرضية الوجود H1	قبول فرضية الوجود H1	0.003	0.003	9.82	9.82	مصرف الاتحاد العراقي	
قبول فرضية الوجود H1	قبول فرضية الوجود H1	0.003	0.003	8.11	8.11	مصرف الاستثمار العراقي	
قبول فرضية الوجود H1	قبول فرضية الوجود H1	0.001	0.001	8.02	8.02	المصرف الأهلي العراقي	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

يبين الجدول رقم (2) المذكور آنفاً نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة ( $Y_1$ ) والمتمثلة بكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) .

#### ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (Second Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية ( $Y_2$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (5) نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

#### جدول رقم (5)

#### نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار	مؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) ( $Y_2$ )	المتغير التابع Y (مؤشرات الكفاءة التشغيلية)
--------	--	--

		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة		المتغير المستقل X حق الملكية
Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.004	7.43	12.62	مصرف آشور الدولي للإستثمار
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	9.00	12.77	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.000	0.003	11.76	13.90	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	10.98	16.87	المصرف الأهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

يبين الجدول رقم (3) المذكور آنفاً نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) (Y<sub>2</sub>) والمتمثلة بكل من نسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) ونسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) .

### ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (Third Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم (H<sub>0</sub>): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية (Y<sub>3</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود (H<sub>1</sub>): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية (Y<sub>3</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (6) نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

### جدول رقم (6)

#### نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار		مؤشرات الرافعة المالية (Y <sub>3</sub> )				المتغير التابع Y (مؤشرات الرافعة المالية)
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة		
Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	المتغير المستقل X حق الملكية
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	11.11	11.42	مصرف آشور الدولي للإستثمار



قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.003	11.09	10.98	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.000	0.003	10.12	10.87	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	10.85	11.02	المصرف الأهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

من الجدول رقم (6) المذكور آنفاً الذي يبين نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرفاعة المالية ( $Y_3$ ) بشقيها نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) و نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) .

## المبحث الخامس

### التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين متغيرات الدراسة

يرمي هذا المبحث الى اختبار الفرضية الرئيسية التائنية المتضمنة (عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية).

ومن أجل التحقق من ثبات هذه الفرضية تم استعمال الأنحدار الخطي (Regression Liner) فضلاً عن استعمال معامل التحديد ( $R^2$ ) لغرض قياس نسبة مايفسره مؤشر التمويل بالملكية في مؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ولكي نقف على صحة الفرضية الرئيسية التائنية كأن علينا اختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكما يأتي:

#### اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى: (First Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة ( $Y_1$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (9) العلاقة التائيرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السولة ( $Y_1$ ) لعينة الدراسة

#### جدول رقم (9)

العلاقة التآثرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات السيولة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري		معامل التحديد ( $R^2$ )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		مؤشرات السيولة		Constant		المتغير التابع
للأنحدر Beta								$B_1$		$B_0$		$Y_1$
$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	المتغير المستقل X حق الملكية
0.77	0.77	0.5929	0.5929	0.003	0.003	8.11	8.11	1.42	1.42	4300541	4300541	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.82	0.82	0.6724	0.6724	0.002	0.002	7.62	7.62	0.98	0.98	4000155	4000155	مصرف الاتحاد العراقي
0.91	0.91	0.8281	0.8281	0.000	0.000	8.02	8.02	0.87	0.87	6001445	6001445	مصرف الإستثمار العراقي
0.78	0.78	0.6084	0.6084	0.001	0.001	8.31	8.31	1.02	1.02	1099912	1099912	المصرف الاهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4300541) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (4300541) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.42) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (1.42).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.11) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.59) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحدر (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

٢. مصرف الاتحاد العراقي:

- أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (4000155) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  تساوي (4000155) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (0.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول  $(Y_{11})$  ومؤشر النسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (0.98).
- ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.62) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .
- د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.6724) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  نسبة (0.6724) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3276) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.82) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (0.82) وحدة انحراف واحدة.

### 3. مصرف الاستثمار العراقي:

- أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (6001445) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  تساوي (6001445) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (0.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول  $(Y_{11})$  ومؤشر النسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (0.87).
- ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.02) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .
- د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.8281) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  نسبة (0.8281) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.1719) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.91) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.91) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1099912) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (1099912) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.02) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (1.02).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (8.31) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6084) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.6084) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3916) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.78) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.78) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (Second Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية ( $Y_2$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية ( $Y_2$ ) للمصارف عينة الدراسة.

#### جدول رقم (10)

العلاقة التآثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق  
للاوراق المالية

المعامل المعياري لأنحدر Beta		معامل التحديد ( $R^2$ )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		نسب النشاط		Constant		المتغير التابع $Y_2$
$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	$B_1$	$B_0$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	المتغير المستقل X حق الملكية
0.88	0.88	0.7744	0.7744	0.001	0.001	7.81	9.54	2.43	2.62	3426227	2220000	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.86	0.85	0.7396	0.7225	0.001	0.003	8.88	7.81	2.00	0.77	3412725	2887655	مصرف الاتحاد العراقي
0.62	0.81	0.3844	0.6561	0.004	0.007	8.01	7.44	2.76	2.90	2463688	2887354	مصرف الإستثمار العراقي
0.74	0.85	0.5476	0.7225	0.001	0.000	11.15	11.98	0.98	6.87	4142325	1098999	المصرف الاهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أولاً: دوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2220000) دينار وهذا يعني أن قيمة دوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2220000) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (2.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحرف الخطي البسيط (9.54) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7744) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7744)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2256) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري لأنحرف (Beta) (0.88) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوراًن الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.88) وحدة أنحرف واحدة.

ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3426227) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (3426227) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.43) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.43).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.81) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7744) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7744) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2256) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف ( $Beta$ ) (0.88) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.88) وحدة أنحراف واحدة.

## ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2887655) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2887655) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.77) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.77).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.81) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.85) وحدة أنحراف واحدة.

### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3412725) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (3412725) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.00) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.00).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.88) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7396) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7396) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2604) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.86) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.86) وحدة أنحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

#### اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2887354) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2887354) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.90) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (2.90).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.44) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.007) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6561) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6561) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3439) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.81) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.81) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2463688) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (2463688) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.76).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.01) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.3844) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3844) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6156) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.62) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.62) وحدة انحراف واحدة.



اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1098999) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (1098999) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (6.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (6.87).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.98) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف ( $Beta$ ) (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.85) وحدة أنحراف واحدة.

ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4142325) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (4142325) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.98).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.15) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5476) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.5476) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4524) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.74) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.74) وحدة أنحراف واحدة.

### ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (Third Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (11) العلاقة التآثرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) لعينة الدراسة

### جدول رقم (11)

العلاقة التآثرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الرافعة المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق  
للاوراق المالية

المعامل المعياري للتأحدار Beta	معامل التحديد ( $R^2$ )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		مؤشرات الرافعة المالية		Constant		المتغير التابع $Y_3$ المتغير المستقل X حق الملكية	
	$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$		
0.74	0.85	0.5476	0.7225	0.001	0.003	17.43	11.24	5.43	3.62	2908227	1564000	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.67	0.67	0.4489	0.4489	0.001	0.001	9.15	9.82	7.54	6.77	1815725	2341655	مصرف الاتحاد العراقي
0.87	0.62	0.7569	0.3844	0.000	0.003	6.88	8.11	4.76	3.90	1222688	4522354	مصرف الإستثمار العراقي
0.73	0.89	0.5329	0.7921	0.001	0.001	7.08	8.02	5.98	3.87	4079325	1112999	المصرف الاهلي العراقي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1564000) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (1564000) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (3.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.24) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.85) وحدة أنحراف واحدة.

### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2908227) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (2908227) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (5.43) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (5.43).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (17.43) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5476) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5476) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4524) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.74) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.74) وحدة أنحراف واحدة.

### ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

#### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (2341655) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) تساوي (2341655) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (6.77) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) بمقدار (6.77).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.82) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) بمقدار (0.67) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (1815725) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) تساوي (1815725) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (7.54) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (7.54).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.15) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.67) وحدة أنحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

#### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4522354) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (4522354) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.90) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (3.90).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.11) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.3844) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3844) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6156) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.62) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.62) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1222688) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (1222688) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (4.76).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (6.88) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7569) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.87) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

##### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1112999) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (1112999) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (3.87).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.02) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7921) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها عن طريق مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7921) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2079) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.89) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.89) وحدة أنحراف واحدة.

##### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (4079325) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) تساوي (4079325) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (5.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (5.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.08) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.73) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (0.73) وحدة أنحراف واحدة.

## المبحث السادس

### الاستنتاجات والتوصيات

#### اولا :- الاستنتاجات

تتعلق الاستنتاجات بإيضاح جانبين الاول النتائج التي تم استخراجها وماهية الاستنتاج الذي يبني عليها:

١. تبين من خلال النتائج في الجانب العملي ان للتمويل بالملكية دوراً في الاداء المالي من خلال مؤشرات مجتمعة، وبشكل اكثر دقة ان ارتفاع نسبة التمويل بالملكية يمكن ان يزيد من فرص زيادة الاداء المالي للمصارف من خلال تأثيره في كلفة التمويل بشكل اجمالي.

٢. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي الذي تم دراسته ما يعزز جانبين مهمين الاول يتعلق بما اشارت اليه الأطر الفكرية للموضوع من وجود ارتباط

بين نسبة التمويل بالملكية والاداء المالي من خلال مؤشراتته والجانب الآخر الذي اوضحته النتائج أن التمويل بالملكية تحققت بوجوده روابط العلاقة بما تصل اليه المصارف من نتائج نهائية لأدائها.

٣. أشارت النتائج الى وجود تأثير لمؤشر التمويل الممتلك في مؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي وذلك يؤشر ويؤكد ما توصلت اليه الدراسات السابقة المتعلقة بتاثير التمويل بالملكية في المتغيرات المختلفة المدروسة فيها اذ يتوضح في هذه الدراسة دعما لتلك الدراسات فقد تبين فيها ان التمويل بالملكية يملك تأثيرا في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

٤. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر السيولة لمصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة إرتباط وقد بلغت (٠,٩٤) ، وهذا يعني ان المصرف المذكور قد اهتم بالحفاظ على السيولة من اجل التهيء للوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه.

٥. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر الكفاءة التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي الذي حقق اقل نسبة ارتباط وقد بلغت (٠,٦٢) ، وهذا يعني ان المصرف المذكور قد خفض من مقدار ايراداته المتحققة ومن ثم هناك اعتماد على رأس المال الممتلك أكثر ما يتحقق من أرباح ناتجة من زيادة ايرادات أنشطة المصرف.

٦. أشارت النتائج الى وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر السيولة لمصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة اثر وقد بلغت (٠,٨٨) ، وهذا يعني ان المصرف المذكور أي تغير يحدث في التمويل بالملكية يرافقه تغيير في نسبة السيولة بالنسبة نفسها.

٧. أشارت النتائج الى وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر الكفاءة التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي الذي حقق اقل نسبة اثر وقد بلغت (٠,٣٨) ، وهذا يعني أن المصرف المذكور أي تغير في نسبة التمويل الممتلك يرافقه تغيير في نسب الكفاءة التشغيلية وبالمقدار نفسه .

#### ثانياً :- التوصيات

استكمالاً لمطلبات الدراسة ، وفي ضوء ما تقدم من أطر نظرية لموضوع الدراسة من التوصيات المقدمة إلى

القطاع المصرفي بصورة عامة ، والى المصارف عينة الدراسة بصورة خاصة ، وهي على النحو الآتي :



- ١- إنشاء مراكز نشطة وفعالة داخل أسواق الأوراق المالية في البلد تتيح للمستثمرين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بشأن القطاع المصرفي، حتى يتمكنوا من عكسها في اتخاذ قرارات الإستثمار (وبالتحديد الأسهم)، هذا من جانب، من جانب آخر لابد من قيام السلطات النقدية بالموازنة بين المنافع والتأثيرات السلبية المحتملة لقرارات السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية.
- ٢- إعادة تقييم دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، بوصفه أداة لمواجهة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد بين الحين والآخر، فقد تشكل التقلبات الحادة للقطاع المصرفي تهديداً للبيئة الاقتصادية والاستثمارية في بلد يشكل فيه حجم التجارة والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي.
- ٣- ضرورة إهتمام المصارف التجارية لاسيما الحكومية منها بتنوع مصادر أموالها وتجنب السلوك التقليدي بشأن الإعتماد على مصدر مالي دون آخر ، فضلاً عن ضرورة إتباع استراتيجية لبناء هيكل تمويلي يساعد على القيام بالأنشطة وتطبيق الخطط المرسومة.
- ٤- ضرورة صياغة رؤية مستقبلية للمصرف ورسالته فضلاً عن أهداف واضحة قابلة للقياس يتم في ضوءها تحديد التوجهات الاستراتيجية للمصرف وإطلاع العاملين جميعاً عليها ، من اهمها رؤية بناء هيكل تمويلي للقيام بالأنشطة والفعاليات .
- ٥- ضرورة قيام السلطات الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للمصارف في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في جانب المصارف المتعثرة في توفير التمويل اللازم لانشطتها.
- ٦- زيادة الاهتمام بقطاع المصارف لما له من دور فاعل في التأثير بمؤشرات الاقتصاد وتحفيز الشركات الاستثمارية في هذا القطاع وذلك لزيادة فاعلية هذا القطاع في المساهمة لتطوير وزيادة فاعلية الاقتصاد.
- ٧- زيادة فاعلية قطاع المصارف عن طريق رسم استراتيجيات مصرفية تواكب التطورات الحاصلة على المستوى العالمي من اجل الوصول بها الى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية واعتماد تكنولوجيا حديثة في تقديم خدماته ليأخذ مكانه وتأثيره الفاعل في مستوى سوق الاوراق المالية ومن ثم التأثير في مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

## المصادر

### اولاً: المصادر العربية:

#### أ. التقارير:

١. البنك الدولي ، تقرير في التنمية الاقتصادية ، النظم المالية والتنمية مؤشرات التنمية الدولية مؤسسة الاهرام ، القاهرة، 1989.
٢. التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (2006-2015).
٣. تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الكشوفات التابعة لها وتقرير مجلس الادارة عن نشاط المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2015).

#### ب. الكتب:

١. أبو زيد ، محمد المبروك ، ذ " التحليل المالي شركات وأسواق مالية " ط٢، دار المريخ للنشر، الرياض . السعودية ، ٢٠٠٩ .
٢. خان ، محمد يونس، وغرايبه ، هشام صالح، " الادارة المالية " ، ط٢، مركز الكتب الاردني ، عمان . الاردن ، ١٩٩٥ .
٣. الخلايلة، محمود عبد الحليم، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الاولى ١٩٩٥
٤. الرفاعي والعريبي، غالب عوض، عبد الحفيظ ،اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002.
٥. السيسي ، صلاح الدين ، " الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة" ، دار الوسام، بيروت . لبنان ، ١٩٩٨ .
٦. العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
٧. العامري، محمد علي ابراهيم، (الادارة المالية)، الطبعة الاولى جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001.
٨. عبد العزيز، سمير محمد، اقتصاديات - الاستثمار التمويل - التحليل المالي، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006.
٩. العبيكان، محمد ايمن عزت ، الادارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2006.
١٠. اللوزي، سليمان احمد وزويلف، مهدي حسن والطراونه، مدحت ابراهيم ، (ادارة البنوك)، الطبعة الاول ، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 1997.
١١. مطر ، محمد، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الاساليب والادوات والاستخدامات العملية" ، ط١، دار وائل للنشر، عمان . الاردن ، ٢٠٠١ .
١٢. هندي، منير صالح، "الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر"، الإسكندرية، المكتبة العربية الحديثة. 1989.

## ج. مقالات:

١. جمعة ، احمد حلمي جمعة ، وعارف ، حسن صالح ، وهالي ، محمد جمال ، " منهج مقترح لتطبيق بطاقة الاداء المتوازنة في الشركات الصغيرة في ظل اقتصاد مبني على المعرفة " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية /جامعة الزيتونة الاردنية / اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، عمان . الاردن ٢٥ / ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٥ .
٢. بن عبود ، علي احمد ثاني ، " مبادئ تقييم الاداء المؤسسي باستخدام اسلوب ومنطق رادار " ، الأساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس / ٢٠٠٧ .

## د. الرسائل والاطاريح:

١. عز الدين ، عقيلة، اثر الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1990.

## هـ. الانترنت:

١. موقع سوق العراق للاوراق المالية ( <http://www.isx-iq.net> )
٢. موقع هيئة الاوراق المالية ( <http://www.isc.gov.iq> )

## ثانياً: المصادر الاجنبية:

## A.The book:

- 1– Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "**Financial Management Theory & Practice**" 12nd ed, Mike Roche publisher, 2005.
- 2– Lasher , William . R , **Financial Management** : A Practical Approach , 5<sup>th</sup>Edition,Thomson South–Western ,Mason ,USA , 2008 .
- 3– Megginson ,William .L, Smart , Scott .B, Graham , John . R, **Financial Management** , 3<sup>rd</sup> Edition , Cengage Learning , South–Western , 2010 .
- 4– Mc menamin, Jim, "**Financial management Antroduction**", first published, 1999.
- 5– Archer , Stephen H., Choate G. Marc – , and Racette , Gorge **Financial Management** , 2<sup>nd</sup> , ed. N.Y.: John willey and sons , Inc. ,1983 .
- 6– Wright, M. P.; Kroll, and J. parnell (**Strategic Management: concept and cases**)4<sup>th</sup> ed., prentice–hall, Inc, 1998.
- 7– Miller Alex & Dess G. Gregory, **Strategic Management**, 2<sup>nd</sup> Ed., McGraw–Hill Book Co., 1996.
- 8– Russlle, Robert S., Taylor III Bernard W., "**Operation management**", Prentice–Hall, Inc., 2000.
- 9– Silverberg, S., **Bank Debenture Financial: A comparison Alternative**", Reading in Financial market Institution J. Van Fenstermaker (ed.) (N.Y.): Merdith corporation, 1981.
- 10– Stoner, J. A., "**Management**", 2<sup>nd</sup> Ed., Prentice–Hall, Inc., 1982.
- 11– Eccles, Robert, **the performance measurement manifesto, Harvard Business Review**, Vol. 69, No. 1, Winter, 1991.
- 12– Miller, K.D., & Bromily, Philip, "**Strategic Risk & Corporate performance: An anlysis of alternative Risk measures**", Academy of management Journal Vol. 30, No. 4, 1990.
- 13– Gladstone, David, "**Venture Capital Inversing**", New Jersey, prentice – Hall Englewood cliffs, (1988).
- 14– Moyar, B., Herbert, "**Investments**" 2<sup>nd</sup> ed The Dryelen press, (1988).
- 15– Wheelen , Thomas L . and Hunger, J . David, " **strategic management and Business policy**" 5<sup>th</sup> ed. , Addison Wesley pub , 1990 .
- 16– Thomas, J., (1988), "**Strategic Management: Concept, Practice and Cases**", Harper & Raw Pub, Inc..
- 17– Doss , Gregory . G , Lumpkin , G . T , Eisner , Alan . B , "**Strategic Management** " Text and Cases " , 3<sup>rd</sup> Edition , McGraw –Hill Companies, New York , 2007 .
- 18– Higgins, Robert .C, **Analysis For Financial Management** , 9<sup>th</sup> Edition , McGraw – Hill Companies , Inc. ,New York , 2009.
- 19– Babin, J. B.; Carr, C. J.; Griffin, M. (**Business Research Method**)8<sup>TH</sup> ed, South–Western, 2010.